MAQALAT 31/12/2011 12/30/11 10:05 PM Page 1

أسئلة محيرة حول ظاهرة «الربيع العربي»!

بقلم:

د. جاسم بوعلاي*

الربيع العربي أقام الدنيا ولم يقعدها بعد، والظاهر أنه سيأخذ أكثر من وقته لأن هناك محاولات في غالبها بهيمنة خارجية لاقتلاع المجتمعات العربية من جذورها علاوة على أن تلك المحاولات تتسم بإشاعة الفوضى والتسرع في فرض التغيير لأوضاع استمرت على حالها سنين طويلة.

الملاحظ لما يحدث لا يرصد أي خطة مرسومة لتحقيق ذلك التغيير وإلا لما اتصف ما حدث ويحدث بعدم التركيز في نمط واضح له مقدمات تعين على التعرف على مساره ناهيك عن وجود خطة بديلة لظهور الوضع الجديد. إن التماس العذر لمن يريد التغيير بلي الذراع ينبع من القول إن محاولات عدة قد جرت من دون ذلك لإقناع السلطات بضرورة حدوث ذلك التغيير لكن من دون جدوى مما حتم محاولة التغيير بالقوة المتمثلة في المظاهرات والاعتصامات وشل الاقتصاد وتعطيل مصالح الناس وهروب الرساميل الاستثمارية الوطنية منها والأجنبية وتعطيل الدراسة.

هذه الظواهر السلبية قد لا يدفع ثمنها المجتمع بأفراده آنيا ولكن ستظهر آثارها فيما بعد، وستأخذ الأمور أيضا وقتا إضافيا لتعود إلى طبيعتها التي آخرها عودة الثقة فيما بين الناس وبينهم وبين حكوماتهم وبين الأخيرة والدول الأخرى والمجتمع الدولي بصفة عامة، إذ يجب ألا يغيب عن البال أنه مهما تكن صفة الصراع في أي دولة كانت لابد من وجود مصالح داخلية وإقليمية ودولية تهمها الاستفادة لا من إنهاء ذلك الصراع ولكن من تأجيجه، ولنا في القضايا المعلقة الإقليمية منها والدولية رصيد وافر من الأمثلة، والمتعمق في هذه القضايا ربما يرى أن حلها يكون سهلا نسبيا على الصعيدين الوطني والإقليمي لكن مصالح الدول الكبرى في تلك القضايا تحول دون التوصل إلى ذلك الحل.

أحد الأسئلة المحيرة بالنسبة إلى ما حدث ويحدث هو كيف ترك أصحاب القرار في الدول المعنية الأمور كل هذا الوقت لينتهي بها المطاف إلى درجة الانفجار؟ ألم يكن من الأجدى معالجة المشاكل بطريقة تدريجية مع الوقت المتاح؟ الذي يجب فهمه وتقديره هو أن الوقت أيام السلم الأهلي يكون في متناول الجميع ويصبح بالتالي عاملا مساعدا على حل المشاكل لكن الوقت نفسه ينقلب حين حدوث القلاقل إلى عامل ضغط شديد يؤثر سلبا في اتخاذ القرارات التي تتصف بالتسرع وعدم التبصر مما يعقد الأمور ويزيد من حدوث التوتر الذي قد يتحول إلى صراع. وعليه فإن عدم تقدير عامل الوقت لن يحل المشاكل فحسب وإنما سيزيدها تعقيداً ويضيف لها مشاكل أخرى أخطرها مواجهة الناس لبعضهم بعضا بالقوة كما ينحشر الجيش والشرطة في تلك المواجهة فكأنما زيدت النار وقوداً. هذا الوضع يجر إلى الحديث عن عملية الإصلاح التدريجي لتفادي حدوث الانفجار.

الإصلاح هو عملية تطويرية تحسينية لما هو موجود، وما هو موجود لا يمكن اعتباره عاطلا أو غير مناسب وإلا لما جرى تطبيقه مدة غير قصيرة من الزمن من ناحية وما كان من الممكن البناء عليه وتطويره من ناحية أخرى. أولا وقبل كل شيء فإن الإصلاح لا يمكن حدوثه في جو تخريبي وعنيف لأنه لا يمكن تحقيقه قسراً، لذا وجب التدرج في العملية حتى يمكن تصحيح الأخطاء وتعديل المسار خلالها بالإضافة إلى توافر الوقت اللازم لذلك. أما القول إن ما هو موجود لا يصلح البتة ويجب تغييره فهذا قول مناف للواقع أو غير عملي لأنه بكل بساطة يلغي كل ما خضع لتجارب الأجيال السابقة بجرة قلم، ويذكر بالثورات المتطرفة التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين لأن عدداً منهم قد أخذ القانون في يده وأخذ مكان السلطة الحاكمة عنوة، فتعم الفوضى ويغيب السلم الأهلي، لكن حتى في هذه الحالة لا يتم التغيير المطلوب إلا حينما يتصالح المجتمع مع نفسه وتبدأ النفوس المطمئنة التفكير في البديل. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا يتم تخريب شيء موجود مبني على الأقل جزئيا على تجارب سابقة ونبدأ من جديد خصوصا إذا كان البديل غير معد سلفاً؟ لماذا لا يتم توفير الوقت والمال والجهد وعلى الأخص الضحايا بتطوير وتحسين الموجود؟ ليس هناك حكم مثالي إلا في جمهورية أفلاطون لا بل بالعكس فالعالم يزيد من العسكرة خصوصا في ظل القطب العالمي الأوحد، فمن باب أولى ألا يصب الزيت على النار بإشاعة الفوضى والعنف في العالم لأن في ذلك نكرانا ومحوا لكل ما بناه الآباء والأجداد، ويجب ألا يغيب عن البال أن البناء يأخذ وقتا أطول كما انه أصعب كثيراً من الهدم والتخريب.

إذا ما طُبق ما ذُكر أعلاه من أسس على ما حدث ويحدث في البلدان التي كانت وراء ما يسمى الآن ظاهرة «الربيع العربي» نجد أن القاسم المشترك الوحيد بينها هو العامل الزمني، وعدا ذلك فهي مختلفة تماما في الأسباب والأحداث والنتائج كما انه من الملاحظ أن عدم الاستقرار الذي شاع فيها لم يخدمها في شيء والمراقب يرى أن بعضها استبق الأحداث باستحداث إصلاحات يرى البعض أنها غير كافية ويرى البعض الآخر أنها خطوات على الطريق وأفضل من الفوضى والتخريب والبعض الآخر حسم الأمر وفرض التغيير بالقوة وثالث مازال يبحث عن المخرج ورابع ما انفك يسبح ضد التيار لكن جميعها لم تحقق شيئا في غياب الاستقرار.

الإصلاح ديدنه الشمولية وحدوده المواطنة، بمعنى انه لا يمكن التفريق طائفيا ولا عرقيا بين المواطنين، إذ لا يمكن أن تأتي طائفة ما في بلد ما وتقول إنها مهمشة في المجتمع من ناحية الحقوق أنها بالتالي تطالب برد الاعتبار فيما يتعلق بنصيبها من الإصلاح. سلوك هذا الطريق بضغوط داخلية وخارجية ربما لا تحمد عقباه، إذ حين الاستجابة للمتطلبات الطائفية لطائفة معينة سيتم تهميش طائفة أو طوائف أخرى دورها ستطالب بنصيب أكبر من الإصلاحات وهكذا تدخل البلاد في دوامة. المدخل للإصلاح أنجع لو انه انطلق من قاعدة المواطنة التي تعطي جميع المواطنين حقوقا متساوية ملقية في الوقت نفسه على عاتقهم المسئولية نحو الوطن في الولاء له ولأولياء أمره. الولاء هنا يعني الإخلاص للوطن وهو أهم شيء في المسئولية المطلوبة من المواطن. هذا يستثني بالضرورة أولئك المواطنين الذين لهم ولاء آخر ولو جزئي بصرف النظر عن أساسه خصوصا لو كان هذا الولاء متعارضا مع مصلحة وتوجه وطنه، هنا لا مكان للجمع بين الاتجاهين والاختيار محتم. الأجندات الخارجية لا يمكن أن تلتقي مصلحة البلد حتى لو كونت مشروع تحالف.

الإصلاح لا يمكن حدوثه في ظل أوضاع مضطربة تسود فيها عمليات التخريب والعنف

البحرين اختار قادتها طريق الإصلاح والتطوير، وهذا ليس بجديد عليها فتاريخها وحضارتها شاهدان على ذلك فقد كانت سباقة في كثير من المجالات. تخلل ذلك التاريخ عدد من الحركات الإصلاحية في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات طالبت بالتشريع لكن تلك الحركات اتصفت بالوطنية الصرفة بعيدة كل البعد عن الطائفية وخالية من أي تدخلات خارجية، لذلك تم التعامل معها بأسلوب حضاري محلي صرف. أما ما حدث مؤخراً بتزامن كلي مع ما سمي الربيع العربي فالتأثير لا بل التدخل الخارجي واضح فيه خصوصا فيما يتعلق بالتقارير المسموعة والمرئية عما حدث، ومازالت البلاد بقيادتها خاضعة لضغوط خارجية قوية تطالب عنوة بالتغيير الإصلاحي بالنيابة عن طائفة معينة تسبغ عليها وحدها صفة المعارضة. هذا يضع الإصلاحات المطلوبة من منظور خارجي في خانة ثانوية بالمقارنة بالمخطط الشامل الذي تريده القوى الكبرى والإقليمية للمنطقة بأسرها، هذا يجعل من البحرين مدخلا ربما جزئيا لمخطط أكبر يشمل بالضرورة دولا أخرى في المنطقة، ولا حاجة إلا للرجوع إلى الحروب الأخيرة التي جرت في المنطقة لوضوح الرؤية.

الحوادث في البحرين بدأت وانتهت، كما في السابق، لكن مع الفارق هذه المرة من جهة في حجم الخسائر المادية من شبه شلل للاقتصاد إلى شبه هروب للرساميل الاستثمارية إلى شبه تعطل للأعمال إلى شبه حذر في البيع والشراء إلى شبه عزوف عن الاستثمار العقاري واقتناء أو استئجار المعروض منه، والخسائر النفسية المتمثلة في إصابة الناس بالروع والخوف مما قلل خروجهم من منازلهم، ومن جهة أخرى وعلى الرغم من كل هذه الخسائر التي ستستغرق وقتا لمحوها فمازالت البحرين رهينة للتدخل الأجنبي في شئونها سياسيا وإعلاميا كأن هناك من يصر على الإيحاء بأن البلاد مازالت غير مستقرة على الرغم من تصميمها وإثباتها أن العكس هو الصحيح.

أحداث البحرين كانت مقدمة لاختراق المجتمعات الخليجية ومحاولة فرض الهيمنة عليها

السبب واضح وجلي وهو أن البحرين قد راهنت بصفة رئيسية على رجالها على اعتبار أنهم هم ثروتها الحقيقية، إضافة إلى ذلك فهي ما فتئت قبل وخلال وبعد الأحداث تردد بإصرار أن ما يتهددها من أخطار ليست هي المقصودة بها تحديداً، وإنما هي حلقة في مخطط يشمل جميع دول المنطقة وعلى الأخص شقيقاتها اللاتي يشاركنها العضوية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واللائي سمعن صوتها وفهمن مدلولاته لكن على استحياء في البداية مع ارتفاع بين الفينة والفينة لصوت تأييدي قادم من المملكة العربية السعودية، إلى أن لم يعد هناك مجال للتردد بعد أن بينت الأحداث الأخيرة أنها حبلى بنيات تدخلية خارجية تشمل جميع دول المجلس لكن على قاعدة فرق تسد تنفيذيا وزمنيا.

أخيرا أعلنها خادم الحرمين الشريفين صيحة مليئة بالإحساس بالخطر وذلك باقتراحه وبلده تحويل التعاون إلى اتحاد لدول المجلس، وهذه بلا شك ستشكل قاعدة انطلاق صلبة للتصدي لكل ما يحاك لتلك الدول من مؤامرات خارجية تصب في لعبة الدول والقوى الكبرى والمؤثرة عالميا للتدخل في شئون الدول الأخرى حسبما تفرضه مصالح تلك القوى، في الوقت نفسه الذي تسعى فيه تلك القوى إلى التفريق بين دول المنطقة توطئة للهيمنة عليها، تعطينا درساً في مزايا الاتحاد ونبذ الفرقة فيما بينها درءا لكل الأخطار المحيطة بها من خارج حدودها.

الاتجاه إلى الصيغة الاتحادية في تجربة مجلس التعاون الخليجي بات ضرورة مصيرية وحتمية

الاتحاد الأوروبي حقق حلم الفرنسي شومان بالوحدة الكاملة بين دول القارة الأوروبية، وعلى الرغم من أزمة اليورو المالية الحالية فالاتحاد الأوروبي قائم بثبات اعترافا بمزاياه الأخرى. الولايات المتحدة الأمريكية أعطتنا درسا ساطعا قويا في فوائد الوحدة لدرجة انها حققتها قسريا وبالقوة بعد أن دارت معارك طاحنة لهذا الغرض النبيل بين قوات شمالها وجنوبها ولها كل التبرير في ذلك إذ لو استقلت أي من بعض ولاياتها لأصبحت في حد ذاتها دولا قوية اقتصاديا وسياسيا: ولاية نيويورك بالمال، تكساس بالنفط، فلوريدا بالسياحة، كاليفورنيا بالفن، إلى آخر قائمة الحادية والخمسين ولاية. فهل هناك أي مجال للتردد في وحدة دول الخليج الكاملة للأسباب التي تم تبيانها من ذوي الشأن على مر السنين ومنذ إنشاء مجلس التعاون، من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية نظراً لما يجمع شعوبها من تطابق وتجانس في اللغة والتقاليد والعادات والتاريخ، والآن مع إضافة المصير المشترك بعد ما حدث الذي حدث؟ هذا يجر إلى الحديث عن الأسئلة المحيرة أو على الأقل ذكرها في انتظار ظهور الأجوبة عنها بشكل واضح ومقنع. ما حدث معروف لدى الجميع لكن السبب في حدوثه أقل معرفة وأقل معرفة الذي وراء أو المتسبب فيما حدث، بمعنى أن الظاهر لا يعكس كل شيء وبالتالي لا يمكن تعليل الأشياء التي حدثت بناء على الظاهر، وعلى أي حال محاولة معرفة الـ «لماذا» تأخذ الصف الثاني على أهميتها بالنسبة إلى معرفة من كان السبب لأن ما يحدث الآن في البحرين بعد هدوء العاصفة أقل بكثير من التضخيم المتكفل به المتسبب الخارجي غير المباشر فيما حدث. يبقى السؤال غير المحير وهو هل دخلت البلاد في لعبة شطرنج الكبار السياسية؟ نصلي لله ليل نهار ألا يكون ذلك حقيقة واقعة.

* سفير البحرين السابق في الامم المتحدة

○ الثورة التونسية أطلقت شرارة ثورات «الربيع العربي».

كتاب جديد يكشف مواقف ديجول السياسية:

رجل دولة يتميز بالحيلة والحذر ويفضل فرنسا على الفرنسيين

القاهرة - وكالة الصحافة العربية:

لو لم يكن تاريخ حياة الجنرال شارل ديجول غنيا جدا، لما استطاعت أفلام المؤرخين والأدباء والروائيين أن تخط الصفحات متحدثة عن سيرة رجل غير مجرى الأحداث في فرنسا وأوروبا، وقد خط قلم المؤرخ الفرنسي إيريك روسل سيرة حياة شارل ديجول لكن بصورة جديدة وبقالب مختلف يحملان أحداثا ومفاجآت كثيرة.

ويعتمد كتاب «روسل» على معلومات وثائقية جديدة وتصريحات عن مواقف تتعلق بنفسية ديجول، وكي ينجح في المواطن التي فشل فيها غيره أزال روسل في كتابه بعض الغموض الذي اكتنف أحداثا تاريخية لم يطلع عليها أحد من قبل إذ كانت موضع جدال ونقاش، كما أوضح بعض المواقف المعتمة أو التي تلفها الأساطير.

وقد خصص صفحات عدة لنداء الثامن عشر من يونيو ليوضح كيف ألغى الإنجليز بعض الجمل القاسية التي قيلت في حق المارشال بيتان، كما يشدد روسل على مقتل الأميرال دارلان في ديسمبر من عام ١٩٤٢ وعلى رحلة ديجول إلى موسكو في عام ١٩٤٤، وتأثيرها في روسيا التي كان يسميها «روسيا الخالدة».

ويرصد المؤلف الغموض الذي اكتنف الأحداث ويحاول فك الرموز من خلال الشهود والتحليلات والمناقشات، مسلطا الضوء على مواقف توضح التصرفات الغامضة.

وقد تحدث «روسل» من خلال الوثائق الشخصية عن بعض الشخصيات التي لعبت أدوارا مهمة في التاريخ خلال تلك الحقبة مثل السير دوف كوبر الذي تسلم في نوفمبر من عام ١٩٤٢ مهمة تمثيل تشرشل أمام المجتمع الوطني الليبرالي، قبل أن يصبح وزيرا في باريس، وكذلك دوجلاس ديون الذي كان ديجول يستقبله أحيانا عندما كان ممثلا للولايات المتحدة في فرنسا.

ويركز الكتاب في الناحية النفسية من شخصية ديجول، التي نقرأ من خلالها صفحات قائد يعد بحق رجل القرن العشرين الذي تمكن من السيطرة على الاضطرابات. ولا أحد ينسى تصريح ديجول في مايو عام ١٩٦٨ عندما قال: «إن أفضل وسيلة لتهدئة طفل غاضب تجاوز حدوده، تكون أحيانا بصفعه».

ومن خلال صفحات الكتاب يظهر ديجول بتعقيده الخيالي، فقد كان يكتب بلغة أدبية ويتحدث بلغة حرسه الخاص وخاصة عندما يتعلق الأمر بطموحات فرنسا، وهذا ما يوضحه غضبه ضد الأمريكيين أحيانا. ديجول رجل دولة يتميز بالحيلة والحذر، بالتضحية والإخلاص، بتفضيل فرنسا على الفرنسيين.

نشأة ديجول

ولد شارل ديجول في مدينة ليل الفرنسية يوم الثاني والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٨٩٠ في عائلة مسيحية متدينة، كان والده هنري ديجول، أستاذا جامعيا في كلية الآداب والتاريخ وقد أثر كثيرا في شخصية شارل، وزرع فيه ثقافة عامة وإنسانية متينة.

وعندما أصبح شارل ديجول يافعا اختار المضي في مهنة السلاح، فبعد عام تحضيري في معهد ستانيسلاس في باريس، دخل المدرسة الحربية الخاصة في سانت سير في عام ١٩٠٨ وكان على ديجول الذي عين في الصف رقم ١١٩ معرفة كل شيء عن الكتيبة التي ينتمي إليها، وهي كتيبة المشاة لأنه كان يعتبرها عسكرية أكثر من غيرها حيث على الجنود مواجهة النيران في زمن الحرب وفي نهاية العالم عين ديجول جنديا في الكتيبة الـ ٣٣ في منطقة أراس.

وعند تخرجه في عام ١٩١٢، اختار الكتيبة ذاتها وكانت بقيادة الكولونيل بيتان.

سنوات الحرب

بعد إعلان نشوب الحرب العالمية الأولى في الثاني من أغسطس ١٩١٤، حارب ديجول مع كتيبة لانريزاك الخامسة التي كانت متمركزة في الشمال الشرقي من البلاد، وفي الخامس عشر من أغسطس أصيب ديجول بجرح بالغ دخل على اثره المستشفى ولم يستطع العودة إلى الجبهة إلا في أكتوبر. وجرح ديجول ثانية في معركة ميسينل - لي - هورلي في العاشر من مارس عام ١٩١٥ وبعدما شفي التحق ديجول بكتيبة المشاة الثالثة والثلاثين حيث عين قائدا للسرية ثم أصبح مساعدا للكولونيل لكن ديجول جرح المرة الثالثة في معركة فردون عام ١٩١٦ وعولج قبل أن يجرى إرساله إلى أحد الحصون في منطقة بافيار، وخلال خمس محاولات اجتياح فاشلة تم أسر ديجول وسجنه وإبعاده.

وقد استفاد ديجول من مدة أسره في تعميق معلوماته عن ألمانيا فراح يقرأ للكتاب الألمان، ويقيم مؤتمرات ذات طابع استراتيجي وجيوسياسي، متحدثا عن سير الحرب في ذلك الوقت، وتم تحرير ديجول بعد الهدنة في الحادي عشر من نوفمبر عام ١٩١٨ ومن عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢١ دخل ديجول متطوعا في الجيش البولوني حيث شارك في تدريب القوات التي تحارب الجيش الأحمر، وقد تزوج ديجول ايفون فاندرو يوم السابع من ابريل عام ١٩٢١، وأنجب ابنه فيليب في الثامن والعشرين من ديسمبر من العام نفسه.

وفي ذلك الوقت كان القائد ديجول مكلفا بإعطاء دروس في مدرسة - سان - سير الحربية، قبل أن يعين في الكلية الحربية العليا عام ١٩٢٢ وفي الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٢٤ ولدت اليزابيث شارل ديجول. أما ابنته الثانية ان فقد ولدت في الأول من يناير عام ١٩٢٨، وكان ديجول أثناءها نائبا لرئيس مستشاري الحرب العليا، وقائدا للكتيبة التاسعة عشرة في السلاح الجوي. بعد ذلك، أمضى ديجول سنتين في العاصمة اللبنانية بيروت، مع عائلته وعاد في عام ١٩٣١ ليعين سكرتيرا عاما في وزارة الدفاع الوطنية في باريس، وكان ذلك المنصب مهما جدا بالنسبة إليه إذ كان بمثابة باب سحري استطاع من خلاله عبور طريق الرئاسة، وفي ذلك الوقت راح ديجول ينشر في الصحف مقالات للفت الانتباه، ومعظمها يتحدث عن شؤون عسكرية.

من ناحية ثانية، راح يعقد مؤتمرات صحفية في المعهد الحربي العالي تحت رعاية المارشال بيتان. وهكذا أثبت جدارته وبرهن على استقلالية تفكيره كما طور فكرة القائد الحربي. لقد كان ديجول يفكر في إعادة تشكيل الجيش والسياسة، وهذا ما بينه في كتابه الأول «شقاق العدو» الذي صدر عام ١٩٢٤ والذي شدد فيه على أهمية تفوق السياسة على العمل العسكري، وفي عام ١٩٣٢ أصدر ديجول كتابه الثاني بعنوان: «حد السيف» الذي يركز فيه في أهمية تكوين القادة وفي ثقل الظروف.

جيش محترف

أما في كتابه «جيش المهنة» الذي صدر عام ١٩٣٤ فطرح ديجول فكرة إنشاء جيش محترف الى جانب التجنيد، وقد لاقت هذه الفكرة صدى إيجابيا لدى الجميع ماعدا النائب اليميني رينود الذي عارضها بقوة، أما خارج فرنسا فقد أثار اقتراح ديجول انتباه المسؤولين وحفيظتهم.

وفي يناير عام ١٩٤٠ أرسل ديجول إلى أربعين شخصية معروفة مذكرة تتضمن التعليمات التي يجب استخلاصها من عمليات بولونيا، وقد شدد في مذكرته على ضرورة تفضيل عمل الدبابات التي تدعمها الطائرات على الأسلحة الحربية الأخرى.

وبين السابع والعشرين والثلاثين من شهر مايو ١٩٤٠، برز ديجول بعد تعيينه قائدا للفيلق الرابع في مونت كورنيه، وخاصة عندما استطاع وقف زحف الألمان في ابينيل، وأطلق على ديجول لقب الجنرال في الأول من يونيو عام ١٩٤٠، ثم استدعي من قبل بول ريموند رئيس الاستشارية الذي نصبه مساعد سكرتير الدولة لشؤون الدفاع الوطني وفي زمن الحروب، كانت مهمته تنظيم العمل مع بريطانيا لمتابعة المعارك في الخارج.

ويوم التاسع من يونيو التقى ديجول تشرشل الذي حاول من دون جدوى إقناعه بإدخال المزيد من القوى المسلحة في المعركة بما في ذلك السلاح الجوي وفي العاشر من يونيو غادر ديجول باريس بعدما أعلنت مدينة مفتوحة وتوجه إلى أورليان ثم بريار وتور.

وقد صعق تشرشل بموقف ديجول الذي أطلق عليه «الرجل القدري»، في السادس عشر من يونيو عاد القائد الفرنسي الى بوردو من مهمة في بريطانيا، وفوجئ باستقالة رئيس المفوضية، بول ريموند وتسلم المارشال بيتان منصبه. لم يستقل ديجول، لكنه اتجه إلى لندن متمنيا أن تجبر الهدنة حكومة بيتان على تسلم مقاليد الحكم ثانية.

○ شارل ديجول

مفاوضات الجزائر

كانت الجزائر أولى المهمات التي كان على ديجول القيام بها، فضاعف من زياراته للبلاد (الأولى كانت في الثالث من يونيو عام ١٩٥٨) في محاولة لإيجاد حل للاستقلال على مراحل، واقترح ديجول على الجزائريين تحديد موعد استقلالهم عام ١٩٥٩، وجاءت نتائج استفتاء الثامن من يناير عام ١٩٦١، مؤيدة لديجول بنسبة ٧٥ في المائة، وكانت المفاوضات مع الجزائريين صعبة، لكنها أصبحت أكثر سهولة في عهد لويس جوكس وزير الخارجية في الجزائر وقد أدت إلى اتفاق ايفيان الذي تم توقيعه في الثاني والعشرين من مارس ١٩٦٢ بدعم استفتاءين جرى أحدهما في فرنسا في الثامن من ابريل والثاني في الجزائر في الأول من يوليو.

وهكذا حصلت الجزائر على استقلالها من فرنسا، وفي الوقت نفسه دخلت فرنسا في المجتمع الاقتصادي الأوروبي، وقد شكل عام ١٩٦٢ منعطفا حقيقيا في حياة ديجول فبعد اغتيال بوتي ؟ كلامار في الثاني والعشرين من شهر أغسطس اقترح الجنرال انتخاب رئيس، ووصلت الأصوات إلى ٦٢,٢ في المائة ليكون رئيسا بالوكالة ورفض وصاية الولايات المتحدة وتابع السياسة النووية التي بدأت في أيام الجمهورية الرابعة، وقد كان الجنرال يحاول بناء أوروبا أوروبية تماما، والتقرب إلى ألمانيا الاتحادية.

ووقع ديجول مع المستشار الألماني ادناوير معاهدة الإليزيه في الثاني والعشرين من يناير عام ١٩٦٣ التي تنص على إنشاء محور فرنسي - ألماني مستقل عن البنية الأوروبية، ورفض ديجول بريطانيا العظمى في المجتمع الاقتصادي الأوروبي لأنه كان يعتبرها الفرس الذي تمتطيه الولايات المتحدة، ولم تكن «أزمة الكرسي الشاغر» التي افتعلها ديجول من يوليو عام ١٩٦٥ ويناير عام ١٩٦٦ سوى محاولة لمنع المفوضية الأوروبية من زيادة سلطتها على حساب الدول.

وفي عام ١٩٦٥ تم انتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت الدولي المرة الأولى على أرض الواقع وتردد ديجول في ترشيح نفسه بعد تسلمه المنصب سبع سنوات بالوكالة لكنه عاد وأعلن ترشحه من دون حملة انتخابية كما فعل الآخرون وفاز بنسبة أصوات بلغت في الدور الثاني ٥٤,٨ في المائة أمام فرانسوا ميتران.

وهكذا نعمت فرنسا إلى جانب التقدم الاقتصادي بارتفاع مستوى الحياة في ظل الجمهورية الخامسة.